رِسَالَة خَاصَّة من «جون دو»
(نافخ الصفارة)

بات انْعِدَام العدالة في توزيع الدخل من المشاكل شديدة الأهمية في هذا العصر؛ حَيْثُ تؤثر علينا جميعًا في شتي بقاع العالم، احتدم الجدل حول تسارع وتيرتها لسنَوَات، وعجز رِجَال السياسة والأكاديميون والنشطاء عن وقف نموها المتواصل رغم العديد من الخطب والتحليلات الإحصائِيَّة والقليل من التظاهرات وأحياناً بعض الأفلام التَسْجِيلية. ويظل السؤال المطروح هو: لماذا؟ ولماذا الآن؟

إنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» تقدّم إجابة قاطعة لتلك الأسئلة. الفساد الهائل المستشري هو السبب. وليس من قبيل المصادفة أن تأتي تلك الإجابة من مكتب مُحَامَاة. إنَّها ليست مُجَرَّد ترس صغير في ماكينة ما يعرف بـ«إدارة الثروات». إن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» استخدمت نفوذها لكتابة وتطويع القوانين حول العالم لصالح مجرمين لعدَّة عقود من الزمن. ففي حالة جزيرة «نييوي» فإنَّ الشَّرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» قامت بشَكلٍ كامل بإدارة ملاذ ضريبي. ويحاول «رامون فونسيكا» و«يورغن موساك» إقناعنا بأن الشَّرِكَات الوَرقِيَّة (شَرِكَات من دون أصول أو عمليات) التابعة لشركتهما (مكتب المُحَامَاة مُوسَاك فُونْسِيكَا) والتي يطلق عليها أحياناً «شَرِكَات ذات مُهِمَّة أو غرض محدد» هي مثل الاتجار في السيارات، لكن الفارق هنا هو أن تجار السيارات المستعملة لا يتحكمون في كتابة القوانين، كما أن الغرض الوحيد لشَرِكَاتهم ذات الغرض المحدد هو الاحتيال في

أغلب الأحيان.

عادة ما ترتبط «الشَّرِكَات الوَرقِيَّة» بجرائم التَهَرُّب الضَّرِيبِيّ، لكن «وَثَائِق بَنَمَا» تُظهر بما لا يدع مجالاً للشك أنَّه برغم أن الشَّرِكَات الوَرقِيَّة ليست مخالفة للقانون في ذاتها، إلا أنَّها تستخدم لارتكاب عدد كبير من الجرائم شديدة الخطورة والتي تفوق بمراحل جريمة التَهَرُّب الضَّرِيبِيّ. قررت أن أكشف «مُوسَاك فُونْسِيكَا»؛ لأني أعتقد أن مؤسسيها وموظفيها وعملاءها يجب أن يحاسَبوا على كُلّ تلك الجرائم، والتي كشف عن جزء صغير منها حَتَّى الآن. سيستغرق الأمر أعواماً وربما عقوداً حَتَّى يظهر بشَكلٍ كامل على الملأ مدى خسة ما ارتكبته هذه الشَّرِكَة.

وفي نفس الوقت، فإنَّ هناك جدلاً جديداً بدأ يثار حول العالم، وهو أمر مشجع. وبعكس اللهجة المهذبة في العام السابق، والتي أسقطت بحذر شديد أي إيحاء بجرم ارتكبته النخب، فإنَّ الجدل المثار حالياً يركز بشَكلٍ مباشر على الأمور المهمة.

وفي هذا الصدد أودّ أن أذكر التالي:

أنا لا أعمل ولَمْ أعمل في السابق لحساب أي حكومة أو جهاز استخبارات، سَوَاء بشَكلٍ مباشر أو كمتَعَاقُد. كما أن وجهات نظري تخصُّني بشَكلٍ كامل، وكذلك كَانَ قراري بإطلاع جريدة «زود دويتشي تسايتونغ» والاتحاد الدُّوَلي للصحافيين الاستقصائيين على مستندات «وَثَائِق بَنَمَا»، وأنَّني لَمْ أقم بذلك لأي هدف سياسي، وإنَّما لأنني فهمت محتوى تلك المستندات، وأدركت حجم الظلم الَّذِي تصفه.

الاتجاه السائد حالياً في التغطية الإِعْلاَمية يركز على الوضع المُخْزي

المُتَمثل فيما هو قانوني، وما هو مسموح به في هذه المنظومة، غَيْر أنَّ المسموح به في هذا النظام هو في الحقيقة أمر مخزٍ ويجب تغييره. لكن يجب ألا يغيب عن نظرنا حقيقة أخرى مهمة، وهي أنَّ مكتب المُحَامَاة ومؤسسيه والعاملين فيه أقدموا عمداً وعن علم تام بخرق عدد لا يُحصى من القوانين في أرجاء العالم وبشَكلٍ متكرر. ورغم ادّعائهم علناً عَدَم العلم بذلك، فإنَّ المستندات توضح علمهم بأدق التفاصيل وتَعَمَّد ارتكاب تلك المخالفات، على الأقل نحن نعلم بأن «موساك» شخصيًّا حنث بقسمه أمام محكمة فيدرالية في نيفادا، كما نعلم أن موظفي تقنية المعلومات بشركته حاولوا التلاعب للتَسَتُّر على أكاذيبه. لذلك يجب أن تتَمَّ محاكمتهم جميعًا بشَكلٍ عادل على تلك الجرائم، وألاّ يتلقوا أي معاملة خَاصَّة.

وفي النِّهَايَة فإنَّ «وَثَائِق بَنَمَا» من الوارد أن ينتج عنها الآلاف من الملاحقات القَضَائِيَّة، إذا سمح للسُّلُطَات الْقَانُونية بالاطلاع على تلك المستندات وفحصها. إلا أن الاتحاد الدُوَلي للصحافيين الاستقصائيين وشركائه من الناشرين قرروا -ولهم الحق في ذلك- عَدَم إمداد السُّلُطَات الْقَانُونية بتلك المستندات. إلا أنني رغم ذلك ربما أكون مستعدًا للتعاون مع السُّلُطَات الْقَانُونية المختصة في حدود استطاعتي.

وبالرغم مما أسلفت ذكره فإنني شاهدت مرارًا وتكرارًا العديد من المبلغين عن التجاوزات «نافخي الصفارة» والنشطاء في الوِلاَيَات المُتَّحِدَة وأوروبا دُمّرت حياتهم بسبب الظروف التي يجدون أنفسهم فيها بعد تسليط الضوء على مخالفات وتجاوزات واضحة.

فهذا «إدوارد سنودن» منفيٌّ في موسكو؛ بسبب قرار إدارة الرئيس

«أوباما» ملاحقته قضائيًا بتهمة التخابر، إن ما قام بالكشف عنه من تجاوزات لوكالة الأمن القوميّ يستحق عليه استقباله استقبال الأبطال، ومكافأته مكافأة مادية كبيرة، وليس عقابه على ما قام به. وجرت مكافأة «براد بركنفيلد» بملايين الدولارات؛ نظير المعلومات التي أدلى بها عن البنك السُوِيسْريّ «يو بي إس»، ولكنه مع ذلك حكم عليه القضاء الأمريكي بالسجن. وأنطوان دلتور الَّذِي يحاكم حاليًا لإدلائه بمعلومات للصحافيين عن كيفية قامت لوكسومبورج بمنح شَرِكَات متعددة الجنسيات تسهيلات تساعدهم على التَهَرُّب من الضَّرَائِب فيما يعد فعليًّا سرقة ملايين من الدولارات من الحصيلة الضَّرِيبيِّة لدُوَل مجاورة. وهناك العديد والعديد من الأَمْثَلة المشابهة.

إن المبلغين عن التجاوزات الَّذِين يكشفون مخالفات فعلية سَوَاءً في الداخل أو الخارج يستحقون حصانة تحميهم من ملاحقة الحُكُومَات لهم، وإلى أن تقوم الحُكُومَات بسنِّ القوانين التي تَكفُل الحماية الْقَانُونية اللازمة للمبلغين عن التجاوزات، فستظل الأجهزة المعنية بإنفاذ الْقَانُون مضطرة للاعتماد على إمكَانِيَّاتها الداخلية أو انتظار ما ستكشف عنه التَّحْقِيقات الصَّحفِيّة.

وفي نفس الوقت أطالب كُلًّا من المفوضية الأوروبية والبرلمان البريطاني والكونجرس الأمريكي وكل الدُوَل أنْ تقوم بإجراءات سريعة ليس فَقَط لحماية المبلغين عن التجاوزات، ولكن أيضًا لوضع حدٍّ لإساءة استخدام الشَّرِكَات الكبرى سجلات قيد الشَّرِكَات على مستوى العالم.

ففي داخل المجموعة الأوروبية يجب أن تكون معلومات سجلات

قيد الشَّرِكَات في كُلّ دَوْلَة متاحة مجانًا، وأن توفر معلومات مفصلة عن المَالِكين الفعليين للشَرِكَات المقيدة، المُمْلَكَة المُتَّحِدَة يمكنها أن تفتخر بما وصلت إليه مبادراتها الداخلية في هذا الشأن، إلا أنَّه لا يزال عليها أن تقوم بدور فعال في إنهاء السرِّية المَاليَّة المتاحة في الجُزُر الخاضعة لسلطتها، والتي تشكّل حجَر الزاوية في منظومة الفساد المؤسسي العالمية. كما أنَّه من الواضح أن الوِلاَيَات المُتَّحِدَة لَمْ يعُدْ في وسعها أن تترك السُّلُطَات المحلية لولاياتها الخمسين تتخذ ما تراه ملائمًا من القرارات في صدد بَيَانَات الشَّرِكَات المُسَجَّلة لديها، أعتقد أنَّه آن للكونجرس التدخل لفرض معايير الشَفَافِيَّة تتعلق بالإفصاح، وإتاحة تلك المعلومات للجميع.

وبينما تتبارى الحُكُومَات في الإطراء على فضيلة الشَفَافِيَّة في المؤتمرات والقمم الدُوَلية، إلا أن وضعها موضع التنفيذ أمر آخر، فمثلًا يعدّ من قبيل الأسرار المعلومة للجميع في الوِلاَيَات المُتَّحِدَة أن ممثلي الشعب الأمريكي المنتخبين يقضون أغلب أوقاتهم في جمع التبرعات لحملاتهم الانتخابية. لذلك لا يُمكِنْ فعليًّا إصلاح النظام الضَّرِيبِيّ وسد ثغراته، طالما ظل ممثلو الشعب المنتخبون يجمعون التبرعات من الأغنياء الَّذِين لديهم أقوى الدوافع لتجنّب دفع الضَّرَائِب.

إن تلك المُمَارسَات السِيَاسِيَّة البغيضة تدور في حلقة مفرغة ولا يُمكِنْ تقويمها، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية الأمْرِيكيَّة أصبح أمرًا لا يحتمل الانتظار.

وبطبيعة الحال ليست هذه هي كُلّ الأمور التي تحتاج الإصلاح، فها نحن نجد رئيس الوزراء النيوزيلندي «جون كي» يلتزم الصمت

بشَكلٍ يدعو للتساؤل، خَاصَّة بعد تحويل جزيرة كوك لتصبح قبلة عالمية لجرائم الفساد المالي.

في بريطانيا كذلك، نجد المحافظين لا يخجلون من مُمارسَاتهم في شَركَات «أوف شور»، لذلك لَمْ يكن مستغربًا أن نجد «جنيفر شاسكي كالفيري» مديرة شبكة مكافحة الجرائم المَاليَّة بإدارة الخزانة الأمريكية تعلن استقالتها لتلتحق بالعمل لَدَى مصرف «إتش إس بي سي» أحَد أكثَر المَصَارِف سيئة السمعة على كوكب الأرض، (وليس من قبيل الصدفة أن يكون مقره الرئيس في لندن).

وبينما يستمر الصرير المعتاد للأبواب الدوارة في أمريكا بَيْن المناصب العامَّة العليا والمناصب القِيَاديَّة في الشَّركَات الكبرى الخَاصَّة، وسط الصمت المطبق لآلاف المَالِكين الفعليين لتلك الشَّركَات، ممن لَمْ يُكشف بعد عن حقيقة ملكياتهم، ويدعون كي يخلفهم في تلك المناصب العامَّة أشخاص يتمتعون بنفس القدر من ضعف الشَّخْصِيَّة، وفي مواجهة جبن الساسة، يكون الاستسلام أمرًا مُغْريًا، وربما نُسلّم بأنَّ الأمر الواقع غَيْر قابل للتغَيْر إجمالًا، وأنَّ «وَثَائِق بَنَما» هي على أقل تقدير دلالة ساطعة على تدهور حالة مجتمعنا وتآكل نسيجه الاجتماعي.

وأخيرًا أصبح هذا الموضوع مطروحًا للنقاش، ولا يفاجئنا أنَّ إحداث التغيير يتطلب وقتًا طويلًا. على مدار أكثر من خمسين سنة فشلت السُّلُطَات التنفيذية والتشريعية والقَضَائِيَّة فشلًا ذريعًا في التعامل مع المْلَاذَات الضَّريبيّة التي انتشرت كالسرطان في أرجاء كوكب الأرض، وحَتَّى اليوم فإنَّ بَنَما التي تقول إنَّها تسعى لأنْ تكون مصدر شهرتها أُمُور أخرَى غَيْر «وَثَائِق بَنَما»، فإنَّ حكومتها لَمْ تفعل سوى التَّحْقِيق مع واحدٍ

فَقَط مِنَ الكثيرين المُتَوَرِّطين في مجال «الأوف شور».

المَصَارِف والجهات الرَقَابِيَّة والسُّلُطَات الضَّرِيبِيَّة فشلوا جميعًا ساعة اتخذوا قرارات من شأنها تقليل العبء الضريبي عن الأغنياء، وجَعَل غالبية هذا العبء يقع على متوسطي ومحدودي الدخل.

كما أن المحاكم بما تمثله من رجعية وانْعِدَام الكفاءة فشلت هي الأخرى، حَيْثُ غالبًا ما يذعن القضاة لحجج الأغنياء ومحاميهم (وليس فَقَط مُوسَاك فُونْسِيكَا) الَّذِين تلقوا قدرًا جيدًا من التدريب على المحافظة على الشكليات الْقَانُونية، فيما يقومون بكلِّ ما في استطاعتهم لتدنيس روح الْقَانُون.

كذلك فشلت وَسَائِل الإِعْلاَم؛ حَيْثُ إنَّ العديد من الشبكات الإخبارية أصبحت مُجَرَّد نسخ هزلية لما كَانَوا عليه في السابق، خَاصَّة بعد أن أصبح اقتناء الصحف من الهوايات المفضلة لأَصْحَاب المليارات، مما وضع قيدًا على قدرتهم في تغطية الأمور الجادة المتعلقة بفساد الأغنياء، وأصبحت الجرائد الاستقصائِيَّة الجادة تعاني عجزًا شديدًا في التمويل.

تأثير كُلّ ما ذكرته بات واضحًا، ولا يُمكِنْ إنكاره، فعندما عرضت بعضًا من المستندات الخَاصَّة بوَثَائِق شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» على مُؤَسَّسَات إعْلاَمية كبرى بخلاف جريدة «زود دويتشي تسايتونغ» والاتحاد الدُّوَلِي للصحافيين الاستقصائيين؛ بهدف فحصها والتأكد من محتواها، اختاروا عَدَم النشر، الأمر المحزن أنَّه في وسط المُؤَسَّسَات الإِعْلاَمية البارزة على مستوى العالم لَمْ تكن هناك مؤسسة واحدة مهتمة بنشر ذلك الموضوع، حَتَّى «ويكيليكس» برغم العديد من المحاولات لَمْ أتلقّ أي ردٍّ من المختصين بتلقي المعلومات السرِّية.

لكن الفشل الأهم هنا هو في أوساط الْقَانُونيين والمحامين، حَيْثُ يعتمد الحكم الديموقراطي على وجود أشخاص في كُلّ أنحاء المنظومة يتمتعون بقدر كبير من المسؤُولية والقدرة على فهم الْقَانُون وحمايته، وليس بالاعتماد على من يفهمون الْقَانُون ليُسيئوا استغلاله.

وفي الواقع أصبح أغلب المحامين خَرِبِي الذمة بشَكلٍ كبير، مما يتحتَّم معه إجراء تغييرات كبرى في أوساط مهن الْقَانُون والمُحَامَاة بشَكلٍ يتجاوز كُلّ تلك المقترحات التي تتسم بالخنوع والمطروحة حاليًا للنقاش، على أن تكون نقطة البداية هي الأخلاق المهنية للقانونيين، والتي هي آداب سلوكية وقَوَاعِد منح تراخيص مُمَارسَة المهنة بشَكلٍ أفرَغه من مضمونه، حَتَّى أصبح ذلك المصطلح يمثل تناقضًا بَيْنَ الأخلاق والْقَانُون.

لَمْ تكن «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تعمل في معزل عن العالم، فرغم العديد من الغرامات المَاليَّة والتجاوزات الْقَانُونية الموثقة بالمستندات، فإنها كَانَت قادرة على إيجاد العديد من الحلفاء من المكاتب الْقَانُونية الكبرى والعُمَلاَء في دُوَل العالم، وفي حال لَمْ تكن الآليات الِاقْتِصَادِيَّة المهترئة لتلك المهنة دليلًا كافيًا على ضرورة عَدَم السماح للقانونيين بوضع القَوَاعِد والرقَابَة على مهنتهم في آن، فإنَّ ما قدّمناه يعتبر دليلًا لا يحتمل التكذيب على ذلك. والعُمَلاَء الَّذِين استطاعوا أن يدفعوا أتعاب «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، سيكون في استطاعتهم دائمًا العثور على محامين آخرين يخدمون مصالحهم سَوَاء كَانَ هؤلاء المُحَامُون «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أو غَيْرهم ممن لَمْ نكتشف فسادهم بعدُ.

المُحصِّلة النهائِيَّة لكل تلك الإخفاقات أدى إلى تآكل تام لكل القيم الأخلاقية، ومِنْ ثَمَّ إلى خلق نظام جديد ما زلنا ندعوه رأسمَاليَّة، ولكنه في

الحقيقة معادل للعبودية الِاقْتِصَادِيَّة.

في ذلك النظام، الَّذِي ما زلنا نعيش فيه، تجد العبيد غَيْر مدركين لحقيقة أوضاعهم، كما أنَّهُم غَيْر مدركين كذلك لأوضاع أسيادهم، في ذلك العالم المنفصل، فإنَّ الأغلال غَيْر الملموسة مخبأة بعناية تحت تلال من المستندات الْقَانُونية التي يتعسّر على هؤلاء العبيد إدراكها، لذلك فإن مقدار الكشف الَّذِي ننقله للعالم من جراء تلك المُمَارسَات يجب أن يكون صادمًا حَتَّى ينتبه الجميع إلى ما يحيط بنا دون أن ندري.

وعندما يصل الأمر أن يكون الكشف عن هذه التجاوزات نابعًا من المبلغين أو «نافخي الصفَّارة»، فهذا مؤشر خطير ومحزن؛ لأن هذا يعني ببساطة أن الأنظمة الديمقراطية وضوابطها وأجهزتها الرَقَابِيَّة فشلت في أداء مهامها، وأن عطبًا شاملًا أصاب النظام، وبالتالي فإنَّ فقدان التوازن وعَدَم الاستقرار أصبح وشيكًا، لذلك يتوجب علينا الآن العمل الفعلي الَّذِي يبدأ بطرح الأسئلة.

ربما تسنَّى للمؤرخين في الماضي أن ينقلوا لنا كيف أدَّت المشكلات المتعلقة بالضَّرَائِب واختلال توازنات القوى المجتمعية إلى ثورات في الحقب المنصرمة، تطلب الأمر حينها اللجوء إلى القوة العسكرية للسيطرة على غضبة الشعوب الثائرة، غَيْر أن الأمر اختلف الآن، وبات حجب المعلومات، التي تتَمّ في الأساس سرًّا، عن الشعوب أكثر فاعلية من اللجوء إلى القوة.

غَيْر أنَّنَا نعيش الآن في عالم تنتشر فيه وَسَائِل تخزين رقمي غَيْر محدودة، وبأسعار في متناول الجميع، إلى جانب ذلك تتوفر القدرة على الاتصال

السريع عبر الإنترنت، بما يتجاوز الحدود السِيَاسِيَّة للدُّوَل، لذلك فإنَّ ربط النقاط ببعضها من البداية إلى النِّهَايَة، وحَتَّى وصولها إلى وَسَائِل الإِعْلاَم في جميع أنحاء الأرض يعني شيئًا واحدًا، أن الثورة القادمة سوف تكون رقمية.

وربما تكون بدأت بالفعل..

obeikan.com